المحاضرة الثانية:

مفهوم الديموغرافيا وعوامل نموها وأهميتها

تمهيد

لم يكن استخدام الاحصاء في دراسة السكان قديما، يهدف إلى صياغة نظرية، بقدر ما كان يهدف إلى استخدام المعلومات الرقمية في غايات إدارية، وحربية، ثم تطورت هذه الدراسات لاسيما مع المحاولات الاحصائية لجون غرونت (John Graunt) الذي قدم في عام 1662 م ملاحظات حول جداول الوفيات، وتوماس روبرت مالتوس الذي قام بتحليل مجموعة كبيرة من البيانات لكي يبرهن على صحة نظريته التي ربط فيها بين السكان وموارد العيش، وأدولف كيتلي (Adolf Quetelet) الذي يرجع إليه الفضل في تطبيق الرياضيات والاحصاء في دراسة الظواهر السكانية، وربطها بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى ويلهام لكسيس (Wilhem Lexis) الذي ساهم في تطوير التحليل الديموغرافي.

ولا شك أن الديموغرافيا شهدت تطورا كبيرا في القرن العشرين، ولم تتوقف حتى الآن، نظرا إلى تطور علم الاحصاء.

أولا: تعريف معنى الديموغرافيا

من الناحية اللغوية تتكون كلمة ديموغرافيا (démographie) من مقطعين يونانيين: (demos) وتعني ناس أو بشر، و(graphien) ومعناها كتابة. والاصطلاح في مجمله يعني الكتابة عن الناس أو علم السكان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أول من استخدم هذا الاصطلاح هو الفرنسي أشيل غويلارد (Achille Guillard)، وذلك في عام 1855م، في كتابه الموسوم بـ : "مبادئ الإحصاء البشري" (Elément de statistique humaine ou démogaphie comparée).

أما من الناحية الاصطلاحية فيعني مصطلح ديموغرافيا –حسب القاموس المتعدد اللغات للأمم المتحدة– "العلم الذي يختص بدراسة السكان، والذي يتناول عددهم وبيتهم وتطورهم وأحوالهم العامة من حيث الكم خاصة".

ولقد عرفها رولان بريسا (Roland Pressat) في معجمه بأنها "دراسة السكان من حيث تجددهم بفعل الولادات والوفيات وحركات الهجرة، وهي الدراسة التي تهتم بوصف وتحليل حالة السكان أي أعدادهم، تركيبهم حسب الحالة الزوجية، درجة التعليم، الموقع الجغرافي...إلخ، كما تهتم بدراسة الظواهر المختلفة التي تؤثر في هذا التركيب وفي تطور عدد السكان كالولادات، الزواج، الهجرة، الوفيات، الطلاق، ومن جهة أخرى تذهب إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين حالة السكان وتطورهم".

وجاء في دليل السكان الذي أصدره المكتب المرجعي للسكان، ما يلي: "الديموغرافيا: المقطع الأول "ديمو" يعني باليونانية "الناس"، والمقطع الثاني وهو "غرافي" بمعنى "الدراسة"، أي الدراسة العلمية للمجتمعات البشرية، وتشمل الدراسة الحجم، والتوزيع، والتغير، وغير ذلك من الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وأسباب أي تغيرات في هذه العناصر، ونتائجها".

وبناء على التعريفات السابقة يمكن القول أن الديموغرافيا هي الدراسة العلمية للمجتمعات البشرية، من حيث حجمها، وتركيبها، وتوزيعها الجغرافي، والتغيرات التي تصيبها، وأهمها الولادات، والوفيات، والهجرات.

وهكذا يظهر بصورة جلية أن "الديموغرافيا تتكون من مجالين أساسيين احداهما يختص بتركيب السكان وهويتهم، يصف السكان باستخدام مقاييس مثل الحجم، والتوزيع العمري، والتوزيع الجغرافي، والسلالة، والدين، ومستوى وتوزيع الرأسمال البشري، ويتضمن المجال الثاني، ديناميكية السكان أي التغيرات التي تطرأ على تركيب السكان خلال فترة زمنية معينة، وتحدث هذه التغيرات إما نتيجة الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات) أو الزيادة غير الطبيعية (الهجرة)".

ولقد تفرعت الديموغرافيا إلى عدة فروع أهمها "الديموغرافيا الوصفية، وتبحث في وصف السكان من حيث العدد والتوزيع والخصائص المميزة لهم دون النظر في علاقاتها بالظواهر الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، وتتناول علاقة الديموغرافيا بهذه الظواهر فروع أخرى حديثة مثل "الديموغرافيا الاقتصادية"، و"الديموغرافيا الاجتماعية"...إلخ، وأخيرا فإن هناك التحليل السكاني أو "التحليل الديموغرافي"، ويشمل هذا

الجزء من الديموغرافيا النظرية الذي تستخدم فيه الطرق الرياضية للعلاقات الديموغرافية والتعبير عنها بدوال رياضية يمكن تعبيرها وتطبيقها على البيانات الاعتبارية".

ثانيا: عوامل نمو الديموغرافيا والدراسات السكانية

يمثل الفكر السكاني القديم المرحلة الأولى في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية خلال تاريخ الفكر السكاني. فلقد مهد هذا الفكر السكاني لظهور كل صور الاهتمام الحديثة والتي تمثلت فيما يعرف بالديموغرافيا والدراسات السكانية. والواقع أن هناك عددا كبيرا من العوامل التي تضافرت وتفاعلت في إحداث التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية، يمكن ايجازها على النحو التالي:

أ–زيادة سكان العالم: تعد الزيادة الكبيرة في أعداد السكان في كل بقاع العالم إبان القرن التاسع عشر، وماترتب عليها من مشاكل الحركة السكانية والهجرة الداخلية و الخارجية، والبطالة ومشاكل العمال، وما عرفه المجتمع الإنساني لأول مرة نتيجة لذلك، من ضروب الانحراف والجريمة في المجال الفردي والجمعي، كانت في مقدمة العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

ب–النمو الصناعي: أدى النمو الصناعي وتأثيره على المجالات الاقتصادية، وعلى حياة المدينة، وشؤون العمال إلى زيادة الوعي ونمو الاهتمام بالدراسات السكانية على المستويات الوطنية والعالمية. ذلك لأن النمو الصناعي على المستوى الوطني كان يصاحبه هجرة السكان إلى المدن الصناعية وكانت هذه الأعداد المهاجرة تظغط على الحكومات لتوفر لها ما تحتاجه من خدمات. فوجدت الحكومات بدورها أن تحقيق رفاهية السكان وتوفير حاجاتها، يحتاج إلى رسم خطط على أساس من فهم الواقع، ومن هنا اهتمت هذه الدول والحكومات بإنشاء الأجهزة المخصصة للقيام بهذه الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في رسم سياستها.

كما أن النمو الصناعي على المستوى الدولي كان يؤدي بالدول المنتجة بأن تهتم بالأحوال الاقتصادية والمميزات النوعية والسكانية للشعوب المستهلكة، وبالتالي أخذت تُعنى بدراسة المسائل السكانية على المستوى الدولى ومعالجتها على هذا النطاق وتسهم في إنشاء المنظمات الدولية لهذا الغرض وتعينها على مواصلة عملها حتى تتوافر لها الحقائق التي تحتاج إليها في رسم سياستها الدولية.

جـ–نمو وتقدم البحث العلمي والإحصاء: حيث حدثت تطورات علمية ظهرت على إثرها مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية في تحديد العوامل المؤثرة في معدل

المواليد وتوقيت الميلاد. وترتب على تقدم الإحصاء أن أُتيحت الفرصة أمام الدراسات السكانية للإفادة من طرقه وأساليبه في عرض البيانات السكانية في رسوم بيانية وأشكال، وفي تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج التي يمكن الانتفاع بها في رسم وتنفيد الخطط الاجتماعية.

د–ظهور مُؤَلَّف مالتوس(مقال في السكان): يعد توماس روبرت مالتوس(Malthus)، بحق أبا للدراسة العلمية للسكان، لأنه استطاع أن يجعل اسمه مرادفا لهذه من حيث نشأتها وظهورها كنظام مستقل قائم بذاته، وذلك لأن دراسته الموسومة "مقال في السكان" (التي نشرت في انجلترا من دون توضيح لاسم مؤلفها عام 1798 م ثم نشرت في طبعة ثانية مع ذكر كاتبها عام 1803 م) تُعَد في نظر الكثيرين بمثابة ثورة في موضوع السكان لأنها لفتت نظر غيره من الناس ومازالت حتى الوقت الحاضر، لما تنطوي عليه من مسحة تشاؤمية. ولعل ما جعل هذه الدراسة نقطة تحول في الدراسات السكانية، أنها جعلت عدد كبير من العلماء يعتبرون أن هدفهم الأول هو دحض آراء مالتوس، وتفنيد ما تنطوي عليه من آراء في ضوء نتائج الدراسات العلمية.

ثالثا: أهمية الديموغرافيا

يحتل علم الديموغرافيا مكانة هامة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، بفضل التطور الذي شهده البحث في الإحصاءات السكانية وتنوع مصادرها، ولقد تحدد مجال الديموغرافيا، وتحددت مناهجها وطرق بحثها، وتشكل طابعها العلمي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تراجعت في هذه الفترة معدلات المواليد في البلدان الأروبية، بينما شهدت بعض البلدان في العالم انفجارا ديموغرافيا، علاوة على بروز مشكلات أخرى أدت إلى الاهتمام المتزايد بموضوع السكان.

وتكمن أهمية دراسة الديموغرافيا في طريقة التطرق إلى كل ما يتعلق بالسكان وأهميته من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغيرها من النواحي التي تمس المجتمع، فلكي نفهم تركيب مجتمع سكاني ما، يجب أن تكون لدينا معلومات كافية عنه بما فيها مثلا الحجم السكاني، تركيبته العمرية والنوعية، والإقليمية...إلخ. فنمو السكان في أي منطقة من المناطق لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى التغير الذي يحدث في توزيع السكان، وأهم عناصره في المجموعات السكانية بما فيها المواليد والوفيات والهجرات، بالإضافة إلى الصفات الاجتماعية والاقتصادية بما فيها الوضع الزواجي، التعليمي، الاقتصادي، وغير ذلك بما يتصف به سكان المجتمعات عامة. فكل دراسة سكانية تحتاج إلى قاعدة بيانات إحصائية أساسية، وهذا ما يفسر ارتباطها الوثيق، وأهميتها بعلم الديموغرافيا.

وتكمن أهمية الديموغرافيا أيضا في مساعدة المخططين، ومتخذي القرار في أجهزة الدولة على رسم السياسات المستقبلية، من خلال التنبؤ باتجاهات تطور السكان، "فلا يمكن بأي حال من الأحوال وضع الخطط وصياغة الاستراتيجيات المهمة بمعزل عن المعرفة السكانية. فمعرفة تحركات السكان وهجراتهم واتجاهاتهم وكذلك معدلات الإنجاب والوفيات من العناصر المهمة لمعظم الخطط التنموية الشاملة، فعلى سبيل المثال، تعتبر بيانات العمر والنوع والتعليم والمهنة من الأمور المهمة جدا للتخطيط لتنمية القوى البشرية، ورفع مستوى أدائها وكفايتها الإنتاجية والتنبؤ بمستقبل العرض من القوى العاملة والطلب عليها. وكذلك في مجال التخطيط للتعليم، لا يمكن الاستغناء عن البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية عند وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة ببعض الجوانب المهمة كنوع التعليم والتخصصات التي ينبغي التركيز عليها والاهتمام بها، إلى جانب المدارس والفصول الدراسية".